أمارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا www.amarabac.com
المجلد الأول، العدد الثاني (٢٠١٠). ص ص ٨١-١٠٠

المسائل النحوية في معجم لسان العرب لابن منظور

د. محمود محمد الحريبات(*)

الملخص: *من المؤلفات الجليلة التي اختصت بها العرب، معاجم اللغة العربية بما تحويه من علوم كثيرة، يجد كل طالب علمٍ بغيته بين طياتها، فهي مرجع أصيل لكل ما يصعب على طالب العلم في اللغة أو في التفسير أو الفقه أو أسماء الأماكن وغيرها، فهي تراث العرب، ومن خلال دراستي لمعظم معاجم اللغة وجدت بين طيات هذه المعاجم مسائل نحوية كثيرة لم تُحظ بالعناية والدرس، فدرست هذه المسائل بعناية وشرحتها وأظهرت أراء علماء اللغة والنحو فيها، ونظرتهم للنحو والإعراب وكيف عالجوها؟ وطريقة ابن منظور في طرح هذه المسائل، وذكرت أراء علماء اللغة في كل مسألة، وإنني لآملُ أن تكون هذه الدراسة مفيدة لطالب اللغة في المرحلة الأولى والمراحل العليا بإذن الله.*

Grammatical issues in the dictionary I'm San Arab perspective

Dr. Mahmoud Mohamed Alharibat

Abstract: *Works great, which singled out by the Arabs, the Arabic language dictionaries, including content from many sciences, each student finds Bgith with it, they are all genuine Repertory difficult for the students in the language of science or in the interpretation or jurisprudence, or the names of places. And others are the heritage of the Arabs, and through most of my dictionaries and language found between the folds of these dictionaries, grammatical issues have not received the care and Lesson, examining these issues carefully and explained and showed the views of Linguists. And as it, and some of their views and to express, and how treated? And the son of a way to raise these issues, and the views of scientists, according to language in each issue, and I hope that this will be useful for the study called for language in the first stage and upper stages, God willing*

(*) ayah88md@yahoo.com

المقدمة:

الحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا محمد إمام المرسلين وخاتم النبيين، علمه الله ما لم يعلم. تحوي المعاجم جُلَّ علوم اللغة دون تخصيص، لأن مرحلة تأليفها لم تكن العلوم مخصصة، ومن خلال دراستي لأصوات اللغة في مرحلة الماجستير،ودراستي للصرف في مرحلة الدكتوراه لاحظتُ تهيب الباحثين من الاهتمام بالدراسات في المعاجم وخصوصا معجمي تهذيب اللغة الذي ألفه الأزهري من خبرة سبعة عشر عاماً في الأسر، شافه فيها وشاهد وسمع من العرب العرباء، فهذّب اللغة في خمسة عشر مجلداً، ومعجم لسان العرب الذي حوى بين طياته خمسة مراجع أهمها تهذيب اللغة الذي أخذ منه ابن منظور أجمل ما فيه، وحذف ما زاد عن حاجتهِ.

وقد لاحظت من خلال الدراسة احتواء هذين المعجمين على مسائل متعددة في اللغة، وخاصةً في النحو والبلاغة، وشعرت بحاجة الطلاب والباحثين إلى الإحاطة بهذه المسائل، فقمت بعمل هذه الدراسة لمسائل نحوية مهمة لعل الله ينفعني وينفع طلاب اللغة بهذا البحث. وكان تركيزي على هذه المسائل التي تناثرت في خمسة عشر مجلدا من معجم لسان العرب وشرحت كل مسألة، لذلك اعتمدت مراجع محددة في النحو. وناقشت رأي أهل البصرة والكوفة في بعض المسائل. وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: في ماهية النحو؟.

المبحث الثاني: في ماهية الإعراب؟.

المبحث الثالث:المسائل النحوية في معجم لسان العرب وطريقة معالجة ابن منظور لهذه المسائل وتناولتها بالشرح والتحليل.

المبحث الأول: ما هو النحو؟

ذكر ابن منظور في مادة (نحا):"الأزهري: ثبت عن أهل اليونان، فيما يذكر المترجمون العارفون بلسانهم ولغتهم، أنهم يسمون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحوا، ويقولون كان فلان من النحويين،و لذلكَ سُميَ يوحنا الاسكندراني: يحي النحوي الذي كان حصل له من المعرفة بلغة اليونانيين، والنحو: إعراب الكلم العربي. والنحّو: القصد والطريق، يكون ظرفاً ويكون اسماً، نحاهُ ينحوهُ وينحاهُ نحواً وانتحاه، ونحو العربية منه، وإنما هو انتحاء سَمْتِ كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيرهَ كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير، والإضافة والنسب وغير ذلك. ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطِق بها وإن لم يكن منهم، أو إن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها "(١).

فقد عرّف ابن منظور النحو وأصله وأن اليونانيين استخدموه قبل العرب ثم بيّن مواضيعهُ والهدف منه وهو: أن يلحق من ليس بأهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، ويرد الشاذ منهم. نعتقد أنه:أراد بمن خالط العجم وثقلت عليه العربية. فما بالك بأهل العربية الذين يرون صعوبة اللغة في النحو؟.

ولا يتردد ابن منظور في أن يرى النحو للغة كالفقه للشرع فيقول في مادة (نحا):"وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحواً كقولك قصدتهُ قصداً، ثم خُص به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنّ الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته، ثم خص به علم الشريعة من التحليل والتحريم " (٢).

فالنحو هو أساس علوم اللغة، وقد بين رأي سيبويه فيه وهو أول من وضع علم النحو للعرب فيقول:"قال سيبويه: وفي بعض كلام العرب: إنكم لتنظرون في نُحُوّ كثيرة أي: في ضروب من النحو، شبهها بعثوّ، والوجه في مثل هذه الواوات إذا جاءت في جمع الياء كقولهم: ثدْي،ثُدْي وعُصِيّ وحُقِيّ. الجوهري: يقال نحْوتُ نحْوَكَ أي قَصَدتُ قصدك.

التهذيب؛ وبلغنا أن أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية وقال للناس أنحوا نحَوْهُ فسمي نحْواً. وابن السكيت: نحا نحْوَه إذا قصده، ونحا الشيء يَنْحاه ويَنْحُوهُ إذا حَرّفه ومنه سمي النّحوي لأنهُ يُحرّف الكلام إلى وجوهِ الأعرابِ"(٣).

ولعل أول بذرة نحوية بذرها أبو الأسود هي وضع نقْط الإعراب وطريقة وصفه حركة شفتيه التي كانت أساساً في وضع اصطلاحات الحركات الأعرابية: الفتحة والضمة والكسرة والتنوين، عندما قال لكاتبه "إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فأنقط نقطة فوقه على أعلاه وإن ضممت فمي فأنقط نقطة فوقه بين يدي الحرف، فإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غنّة فاجعل مكان النقطة نقطتين" (٤).

وذكر الزبيدي في الحديث عن بدايات النحو ومؤسسيه " فكان أول من أصَّل ذلك، أبو الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هُرْمز، فوضعوا للنحو أبواباً ووأصَّلوا له أصولاً،فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم ثم وصل ما أصّلوه من ذلك التالون لهم، والآخذون عنهم، فكان لكل منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول، ومد من القياس،وفتق من المعاني، وأوضح من الدلائل، وبيّن من العلل "(٥).

ولعله يقصد أيضاً بالتالين ممن كان لهم دور بارز نحو عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء وهم جماعة كان لهم دور تأسيسي في بناء قواعد النحو وأحكامه وأصوله من الظواهر اللغوية؛ فقد وُصف الحضرمي بأنه "أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل"(٦)، " أو فرع النحو وقاسه "(٧) ويبدو أنه أول من استعمل اصطلاح النحو فقد ذكر يونس أنه سأله:" هل يقول أحد الصَّويق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس "(٨). فأول من وضع النحو للعرب هو أبو الأسود الدؤلي، والنحوي الذي يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب.

المبحث الثاني: ما هو الإعراب؟

نناقش في هذا المبحث ما المقصود بالإعراب، وما دور الإعراب في اللغة؟. قال ابن قتيبة في الإعراب للغة:" ولها الإعراب الذي جعلهُ الله وشياً لكلامها وحليةً لنظامها وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرّقُ بينهما،إذا تساوت حالاهما، في إمكان الفعل،أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب، ولو أن قائلا قال:هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر هذا قاتلُ أخي بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله ودل حذف التنوين على أنه قتله"(٩).

فرأى ابن قتيبة أن الإعراب هو حلية كلام العرب،وهو وسيلة التفريق بين المعنيين،وبيّن أثر حذف التنوين على المعنى، ولا يفهم إلا بالإعراب. وقد نرى كيف فرق ابن قتيبة بين التنوين الذي يليه مفعول به لاسم الفاعل، وترك التنوين الذي يليه مضاف إليه؟. وفيه يقول سيبويه:"إذا أُخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة،لأن اسم الفاعل إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبههُ في الإعراب فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك، وذلك قولك: هذا ضارب عبد الله وأخيه، وجه الكلام وحده الجر؛ لأنه ليس موضعا للتنوين"(١٠).

ولكن ابن منظور يقول في مادة (عرب):" قال الأزهري: الإعراب، والتعريب واحد، هو الإبانة. يقال أعرب عن لسانهِ.و عَربُ أي أبان وأفصح. وإنما سمي الإعراب إعراباً، لتبيينه وإيضاحه، قال: وكلا القولين لغتان متساويتان، بمعنى الإبانة، والإيضاح. وأعرب الكلام، وأعرب به: بيَّنه قال: عَرَّب منطقه أي هذَّبه من اللحن، والإعراب: الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ. وأعرب كلامهُ إذا لم يلّحن في الإعراب.ويقال: عربتُ له الكلام تعريباً وأعَربت له إعراباً إذ بينته حتى لا يكون فيه حضرمة"(١١).

فالإعراب عند ابن منظور هو: النحو والإبانة والإيضاح وعدم اللحن. وابن فارس يقول:" من العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيّزَ فاعل من مفعول ولا مُضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام ولا نعت من تأكيد "(١٣).

وابن منظور يرى أن النحو من اختصاص العرب، وهو للتفريق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ولولاه لاختلط كلام العرب. أما ابن جني في الخصائص فيقول:" الإعراب: الإبانة عن المعاني بالألفاظ، مثل: الفاعلية، والمفعولية "(١٣).

أما عبد القاهر الجرجاني فيتناول المعاني النحوية على أساس نظريته المشهورة (النَّظم) فقال:"أترى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول:أشهد أنّ محمداً رسولَ الله بالنصب فأنكر، وقال: صنع ماذا؟، أنكر عن غير علم أن النصب يخرجهُ عن أن يكون خبراً ويجعلهُ والأول: في حكم اسم واحد، وأنه إذا صار والأول في حكم اسم واحد،احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً، وحتى يكون قد ذكر ماله فائدة؟ إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال:" صنع ماذا؟ فطلب ما يجعلهُ خبراً"(١٤).

فقد أراد أنّ المعاني النحوية من مقصود المتكلمتين وأنها تشمل على سبيل المثال:الحال والصفة والمبتدأ والخبر والمفعول به، كما تشمل أيضاً ما يبين به المتكلم أغراضه مثل: النفي والإثبات والاستفهام والشرط. ويقول عبد القاهر الجرجاني في موضع آخر:" اعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، تعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها والناظم ينظرُ في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك:زيدٌ هو المنطلقُ،وزيد ينطلقُ، ومنطلقٌ زيد، والمنطلقُ زيد، وزيدٌ هو المنطلقٌ وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها، فيقول لك: إن تخرج أخرج، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك:انطلقَ زيدٌ مسرعاً.وينظر في الحروف التي قد تشترك في معنى،ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه نحو: أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال، وبـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال "(١٥).

ونستطيع أن نستخلص من هذا النص ما يعتبره عبد القاهر (معاني نحوية)، أهمها:

١- من هذه الحقائق أن (معاني النحو) التي تتوخى فيما اسماه (بالنظم) تتسع لتشمل:

أ- معاني الأبواب النحوية التي تنهض بها المفردات، أو ما في حكمها من الجمل التي لها محل من الإعراب وذلك، مثل: الخبر، والحال والفاعل.

ب- معاني الأدوات أو الحروف مثل (ما) و(لا) و(إن)و (إذا) ويلحق بذلك ويتصل به معاني حروف الجر.

ج- معاني الجمل والأساليب مثل معاني الشرط والاستفهام والنفي.

د- معاني بعض الوحدات الصرفية كالتعريف والتنكير.

٢- ومنها الإشارة إلى الإمكانات التعبيرية الهائلة التي تتيحها اللغة (كالوجوه) مثل أوجه الشرط والجزاء والحال.

وقد جعل عبد العزيز علام:" الإسناد والترتيب والإعراب من أسس معاني النحو عند عبد القاهر "(١٦). ونرى أن النظم والمعنى المعجمي للكلمة يفهم من خلال الإعراب والدلالة النحوية للتركيب أو الكلمة. وقد استعانت اللغة العربية في التعبير عن هذه المعاني بملامح نحوية عديدة منها الصيغ المخصوصة كما في صيغة الأمر، والمضارع المقترن باللام وقد شرح هذه الصيغ ابن فارس في"الصاحبي"(١٧). وذكر أمثلة عديدة لهذه المعاني من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وأشعار العرب وأقوالهم.

المبحث الثالث: المسائل النحوية في معجم لسان العرب لابن منظور:

اعتمد ابن منظور هذه الطريقة في توضيح المسائل النحوية ومساعدتها له على ضبط المعنى جيداً ومن أهم المسائل التي ذكرها ابن منظور:

١- شواذ الجمع:

وذكر في مادة (قَرح) قال:" القارح من ذي الحافر بمنزلة البازل من الإبل،و الجمع قوارح وقُرَّحٌ،و الأنثى قارِحٌ وقارحةٌ، وهي بغير هاء أعلى، قال الأزهري: ولا يقال قَارحة؛ قال ابن جني: هذا من شاذ الجمع، يعني أن يُكسَّر فاعل على مفاعيل، وهو في القياس كأنه جمع مِقراح كَمذكار ومذاكير. ومِئّناث ومآنيث"(١٨).

ويلاحظ أنه ذكر الجمع، ثم المقاريح التي اعتبرها ابن جني من شواذ الجمع. وذكر القياس وهو:لعلها تكسير فاعل على مفاعيل ثم ذكر أمثلة في نفس المادة من شِعْر ذي الرمة والأعشى وقاس عليها، فابن منظور يذكر المسائل النَّحوية معتمداً على الشعر والقرآن والأحاديث،و يستعين بالجمع والمصدر والقياس لتوضيح المعنى.

٢- متى يكون المؤنث من لفظ المذكر؟ وكيف نميّز بين المذكر والمؤنث؟

فقد ذكر ابن منظور في مادة (جردَ):"والجَرادُ معروف، الواحدةُ جرادة تقع على الذكر والأنثى. قال الجوهري: وليس الجراد بذكر للجرادة وإنما هو اسم للجنس كالبقر والبقرة والتمر والتمرة، والحمام والحمامة وما أشبه ذلك، فحقٌّ مذكرهُ أن لا يكون مؤنثه من لفظهِ لئلا يلتبس الواحدُ المذكرُ بالجمع، قال أبو عبيدة: قيل الجراد الذكر والجرادة الأنثى؛ ومن كلامهم: رأيتُ جَراداً على جَرادةٍ، كقولهم: رأيت نعاماً على نعامةٍ؛ قال الفارسي: وذلك موضوع على ما يحافظون عليه، ويتركون غيرَه بالغالب إليه من إلزام المؤنث العلامة المشعرة بالتأنيث، وإن كان أيضاً غير ذلك من كلامهم واسعاً كثيراً، يعني المؤنث الذي لا علامة فيه كالعين والقدر والعَناق، والمذكر، الذي فيه علامة التأنيث كالحمامة والحيّة؛قال أبو حنيفة: قال الأصمعي إذا اصفرَّت الذكور واسودت الإناثُ وذهب عنه الأسماء إلا الجراد. يعني أنه اسم لا يفارقها؛ وذهب أبو عبيدة في الجراد إلى أنه آخر أسمائه كما تقدم،وقال أعرابي: تركت جراداً كأنه نعامة جاثمة"(١٩).

ذكر اللفظ الذي يقع على الذكر والأنثى، وأنكر الجوهري أن الجراد مذكر للجرادة بل هو جمع اسم جنس، وبين السبب خوفا من الالتباس بين الواحد المذكر والجمع، ثم قَاس على النعام والنعامة والفارسي اعتبره كالأسماء المؤنثة التي لا علامة فيها كالعين والقدر.

٣- اختلاف النحويين حول صرف مؤنث سمي به مذكر:

ذكر في مادة (كرع):" ولا يكون الكراع في الرِّجل دون اليدَ إلا في الإنسان خاصةً، وأما ما سواه فيكون في اليدين والرجلين، وقال اللحياني: هما مما يؤنث ويذكر، قال: ولم يعرف الأصمعي التذكير، وقال مرة أخرى: وهو مذكر لا غير. وقال سيبويه: أما كُراع فإن الوجه فيه ترك الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع، وهو أخبث الوجهين،يعني أن الوجه إذا سُمي به أن لا يُصرف لأنه مؤنث سُمي به مذكر، والجمع: أكْرُعٌ، وأكارِعُ جمع الجمع، وأما سيبويه فإنه جعله مما كُسر على ما يُكسّر عليه مثلهَ فِراراً من جمع الجمع، وقد يُكسّر على كِرْعانٍ؛ والكُراع من البقر والغنم: بمنزلة الوظيفِ من الخيل والإبل والحُمُرِ وهو مّستدقُّ الساق العاري من اللحم، يُذكّر ويُؤنّث، والجمع أكرُعٌ ثم أكارِع "(٢٠).

وقد ذكر أنّ الكُراع يذكر ويؤنث. أما "سيبويه"(٢١) فقد منعه من الصّرف وأنكر على من يُصرفه قياساً على ذِراعٍ ثم ذكر جمع الجمع وهو: أكارع وقد جعله مما يُكسّر فِراراً من جمع الجمع وقد ذكر علة منعه من الصرف بأنه مؤنث سمي به مذكّراً.

٤- الابتداء بـ (حبذا) وكيفية إعرابها:

ذكر في مادة (حبب) وقال:"قال أبو الحسن ابن كيسان: حَبَّذا كلمتان جُعلتا شيئاً واحداً ، ولم تُغيَّرا في تثنية ولا جمع، ولا تأنيث، ورُفِع بها الاسم، تقول حبَّذا زيدٌ، وحبذا الزيدان وحبذا الزَّيدون، وحبذا هِندٌ، وحبذا أنت، وأنتما وأنتم. وحبَّذا يُبتدأ بها، وإن قلت: زيدٌ حبذا، فهي جائزة، وهي قَبيحة، لأن حبذا كلمة مدح يُبتدأ بها لأنها جوابٌ، وإذا لم تُثنَّ لم تُجمع، ولم تؤنث، لأنك إنما

أجريتها على ذكر شيءٍ سمِعته، فكأنك قُلت: حبّذا الذِّكرُ، ذكرَ زيدٍ،حبذا الذّكر، ذكر زيد. فصار زيدٌ موضع ذكره، وصار ذا مُشاراً إلى الذّكريةِ والذّكرُ مُذكّرٌ،وحبذا في الحقيقة فِعلٌ واسم، حِبَّ بمنزلة نِعْم، وذا فاعل؛ بمنزلة الرجل. الأزهري قال: وأما حبَّذا فإنه حبَّ ذا، فإذا وصلت رفعت به فقلت: حبَّذا زيدٌ"(٢٢)، فقد ذكر مسألتين:

١- عدم تغير حبذا في التثنية والجمع والتّذكير والتأنيث فقد مثل لها بجمل توضّح مقصدهُ. وأن كلمة حبذا: كلمة مدح ويجب أن تأتي أولاً، فإن سبقها الاسم فهي قبيحة، لأنها كلمة جواب منع تثنيتها وجمعها.

٢- الإعراب فذكر وجهاً من وجوهه، فأعرب حبَ: فعل وذا: اسم وهو: فاعل.

وقد حسم الأمر الأزهري في مادة (حبذا) بقوله:" فإذا وصلت رفعت به حبّذا زيدٌ: حبّ: فعل، وذا فاعل والجملة متعلقة بمحذوف خبر مُقدّم وزيد: مبتدأ مؤخر" (٢٣). هذا ما أراده الأزهري.

٥- الخلاف حول وزن العلم على مَفْعَلْ.

ذكر في مادة (حبب): "ومَحْبَبٌ: اسمٌ عَلمٌ، جاء على الأصل، لكان العلمية، كما جاء مكْوَزةٌ ومَرْيَدُ؛ وإنما حملهم على أن يزنوا مَحْبَباً بمَفعل، دون فعْلَل، لأنهم وجدوا ما تركب من ح ب بَ ولَم يجدوا، مَ حَ بَ، ولولا هذا، لكان حَمْلُهمْ مَحْبباً: على فَعْلل أولى، لأن ظهور التضعيف في فَعْلَل هو: القياسُ والعُرفُ كَقَرْدد ومَهْدِدٍ"(٢٤).

فالمسألة وإن كانت أقرب إلى الصّرف إلا أن مَحْبب اسم علم وإنما الخلاف في وزنه ولما وزنوه على مَفْعل، ولم يزنوه على فَعْلل لأن الأصل الثلاثي حَبَبَ وليس (مَحب). وهو الذي منعهم من وَزنهِ على فَعْلل وقاسوه على مَرْيَد.

٦- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامهُ:

ذكر في مادة (عود) فقال:" قال يزيد بن الحكم الثقفي يمدح سليمان بن عبد الملك:

كأنَّ أحْوَرَ من غِزْلانِ ذي بَقَرٍ
أهْدَى لنا سُنَّةَ العَيْنَيْنِ والجيدَا

وكان أبو علي يرويه شَبَه العينين والجيدا، بالشين المعجمة وبالباء المعجمة بواحدة من تحتها، أراد وشبه الجيد فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه "(٢٥). أي حذف شبه بدل سُنَّةَ، وأقام الجيد المضاف إليه مكان المضاف وهي: إضافة معنوية لأن المُضاف اكتسب الإضافة من المضاف إليه ويقابلها الإضافة اللفظية.

٧- "قد" ومعانيها النحوية:

ذكر في مادة (قدد):" قال الجوهري: الحرف" قد" لا يدخل إلاّ على الأفعال؛ قال الخليل: هي جواب لقومٍ ينتظرون الخير أو لقومٍ ينتظرون شيئاً، تقول: قد مات فلان، ولو أخبرهُ وهو لا ينتظره لم يقل قد مات ولكن يقول مات فلان، وقيل: هي جواب قولك لما يفْعل فيقول قد فَعَل قال النابغة:

أفِدَ التَّرَحُّل غير أنّ رِكابنا لَمّا تزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِ.

أي وكأن قد زالت فحذف الجملة، التهذيب: و"قد" حرف يوجَب به الشيء كقولك: قد كان كذا وكذا. والخبر أنْ تقول كان كذا وكذا، فأدْخِل قد توكيداً لتصديق ذلك، قال: وتكون "قد" في موضع تشبه ربما، وعندها تميل "قد" إلى الشكّ، وذلك إذا كانت مع الياء والتاء والنون والألف في الفعل، كقولك: قد يكون الذي تقول، وقال النحويون: الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا "بقد" مظهراً أو مُضمراً،و ذلك مثل قوله تعالى:{أو جاؤوكم حَصِرت صدورهم} .لا تكون حَصِرَتَ حالاً إلا بإضمارّ قد. وقال الفراء: في قوله تعالى:{ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا} . المعنى وقد كنتم أمواتاً ولولا

إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام،ألا ترى أن قوله (عز وجل) في سورة يوسف:{ إن كان قميصهُ قُدَّ من دبر فكذبت } المعنى فقد كذبت، قال الأزهري: وأما الحال في المضارع فهو سائغ دون "قد" ظاهراً أو مضمراً "(٢٦). ولقد ذكر ابن منظور عدة مسائل حول "قد"، وهي:

١- أنها حرف تأتي مع الأفعال وهي لمعنى التحقيق وتأتي لمعنى الشك.

٢- أنها إذا جاءت مع الأفعال المضارعة تميل إلى الشّكِ.

٣- و جملة حصرت لها موضعان: الأول: لا محل لها من الإعراب جملة دعاء والثاني: لها محل من الإعراب وهما موضعان:

الموضع الأول: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال إلا إذا كانت معه قد مظهرةً أو مضمرةً والمضارع فهو يدل على الحال سواءً ظهرت قد أو أُضمرت،و التقدير أو جاؤوكم قد حصرت.

الموضع الثاني: في محل جر الصفة لموصوف محذوف، قوماً.

٤- "كيف" في موضع نصب على الحال، والعامل فيه أتكفرون، وصاحب الحال الضمير في تكفرون في وكنتم (قد) معه مضمرة، والجملة حال.

ثم انتقل إلى معنى آخر وهو: أن تأتي قد بمعنى حسب فيقول:" قال ابن بري في أبيات الهذلي:

قد أَترُكُ القِرْنَ مُصفرّاً أنامِلُه كأن أثوابه مُجَّت بفِرْصاد.

وتكون "قد" مثلٌ "قط" بمنزلة حسب؛ يقولون: مالك عندي إلا هذا فَقَدْ أي فَقَطْ. حكاه يعقوب وزعم أنه بدل فتقول قدي وقدني؛ وأنشد:

إلى حَمامَتِنا ونِصْفُه فَقَدِ

والقول في قَدْني كالقول في قَطْني؛ قال حميد الأرقط:

قَدْنيَ من نصْرِ الخُبَيْبَين قَدِي.

قال الجوهري: وأما قولهم قدْكَ بمعنى حسبُك فهو اسم، تقول قَدِي وقَدْني أيضاً، بالنون على غير قياس لأن هذه النون إنما تزاد في الأفعال وقايةٍ لها، مثل ضَرَبَنُي وشتمَني، قال ابن بري: وهَمَ الجوهري في قوله إنّ النون في قوله قَدْني زيدت على غير قياس وجعل نون الوقاية مخصوصة بالفعل لا غير، وليس كذلك وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف كقولك في مِنْ وعَنْ إذا أضفتهما إلى نفسك مِنّي وعَنّي فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك في قد وقط تقول: قدْني وقطْني فتزيد نون الوقاية لتبقى الدّال والطّاء على سكونهما. قال: وكذلك زادوها في ليت فقالوا ليتني لتبقى حركة التاء على حالها. وكذلك قالوا في ضرب ضربَني لتبقى حركة الباء على فتحتها، وكذلك قالوا: في اضرب اضربني أيضاً.

أدخلوا نون الوقاية عليه لتبقى الباء على سكونها؛ قال ابن بري:و أراد حُميد بالخُبَيْبَين عبدالله بن الزبير وأخاه مصعباً؛و الشاهد في البيت أنه يقال قَدْني وقَدِي بمعنى؛ وأما الأصل قدي بغير نون، وقدني بالنون شاذ ألحقت النون فيه لضرورة الوزن "(٢٧). فقد ذكر عدة مسائل منها:

١- أن قد تأتي بمعنى "قط" وبمعنى "حسب" في "قدك".

٢- شرح نون الوقاية فالجوهري رأى أنها مخصوصة بالفعل حتى تقي الفعل من الكسر.

٣- أما ابن منظور فرأى أنها تزاد وقاية للحركة أو السكون وكذلك تزاد في الحرف ومثل لها: في الفعل الماضي والأمر والحروف مع من وعن.

٤-أما ابن بري فأنكر دخول نون الوقاية على "قد" وأنكر الضرورة في بيت حميد الأرقط: قَدْني من نصْرِ الخُبَيْبَين قَدِي.

٥- عكس ابن بري القول:فالأصل "قَدْني" أو "قَدِي" حُذفت النون للضرورة.

٨- إعراب الممنوع من الصّرف:

وذكر في مادة(ثمد):"ثمود: قبيلة من العرب الأول، يُصرف ولا يُصرف؛ ويقال: إنهم من بقية عاد وهم قوم صالح، على نبينا وعليه الصلاة والسلام، بعثه إليهم وهو نبي عربي، واختلف القُراء في إعرابه في كتاب الله (عز وجل)، فمنهم من صرفه ومنهم من لم يصرفه، فمن صرفهُ ذهب به إلى الحي لأنه اسم عربي مذكر سمي بمذكر، ومن لم يصرفه ذهب إلى القبيلة، وهي مؤنثة. ابن سيده: وثمود اسم؛ قال سيبويه: يكون اسماً للقبيلة والحي وكونه لهما سواء"(٢٨).

فإن كان اسماً عربياً مذكراً فهو مصروف،و يلحقه التنوين وإن كان باسم القبيلة فهو مؤنث ممنوع من الصرف، وأجاز "سيبويه".صرفه وعدم صرفه ومثل له من القرآن على أنه مذكر ومؤنث في قوله: {و آتينا ثمودَ الناقة مبصرة} ، وفيه: {ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بُعْداً لِثَمُودَ} (٢٩).

وأراد في قراءة لِثَمُودَ أن يُقرأ بالتنوين؛ لأنهُ مذكر، وهو حيٌّ، أو أبو القبيلة.و بحذف التنوين غير مصروف على أنها القبيلة. وذكر في مادة(بَكَر):" البُكْرَة: الغُدوة، قال سيبويه: مِن العرب ما يقول أتيتك بُكرةً؛ نكرةٌ منونٌ، وهو يريد في يومه أو غده. والبُكرةُ من الغد، ويُجمع بُكَراً وأبْكاراً، وقوله تعالى: { ولقد صبَّحَهُمْ بُكرةً عذابٌ مُستقِرّ} . بُكرةٌ وغدوةٌ إذا كانتا نكرتين نونتا وصرفتا، وإذا أرادوا بهما بكرة يومك وغداة يومك لم تصرفهما، فبكرة ها هنا نكرة. وقال سيبويه: لا يُستعمل إلا ظرفاً، والإبكارُ: اسم البُكرة كالإصباح، هذا قول أهل اللغة، وعندي أنه مصدر أبْكَرَ. ويُقال: باكرتُ الشيء إذا بكَّرتَ له؛ قال لبيد:

باكَرْتُ حاجَتها الدجاج بسُحرةٍ.

معناهُ بادرتُ صقيع الديك سحراً إلى حاجتي. ويقال: أتيتهُ باكراً، فمن جعل الباكرَ نعتاً قال للأنثى باكِرةً، ولا يُقال بَكُرَ ولا بَكِرَ إذا بكَّرَ، ويقال: أتيتهُ بُكرة، بالضم، أي باكراً، فإن أردت به بُكرَة يوم بعينه، قلت: أتيته بُكرةَ، غير مصروف، وهي من الظروف التي لا تتمكن"(٣٠).

ذكر عدة مسائل في هذه المادة منها:

١. أن بكرة ظرف زمان لا خلاف فيه وهو نكرة.
٢. جمع" بُكرة" "بُكَراً" و" أبكاراً".
٣. "بُكرة" منون يريدُ به يومه أو غدُه فهو منون مصروف، أما إذا أرادوا بهما بكرة يومك وغداة يومك، لم تصرفهما.
٤. رأي سيبويه:وهي لا تستعمل إلا ظرفاً عنده وعند أهل اللغة.
٥. في التذكير والتأنيث فمن جعل الباكر نعتاً قال للأنثى "باكِرةَ" ولا يقال "بَكْرَ" ولا" بَكِرَ" إذا بَكَّر.
٦. إذا أراد بُكرة يوم بعينه فهو غير مصروف. وغير متمكن أي لا ينون.

وذكر نصب الفعل على الصرف في مادة (صَرف):" عن اللحياني؛ قال ابن جني: وقول البغداديين في قولهم: ما تأتينا فَتُحَدِّثنا، تنصب الجواب على الصّرف؛ كلامٌ فيه إجمالٌ بعضه صحيح وبعضهُ فاسد، أما الصحيح فقولهم الصَّرف أن يُصرف الفعل الثاني على معنى الفعل الأول، قال: وهذا معنى قولنا إنّ الفعل الثاني يخالف الأول، وأما انتصابه بالصَّرف فخطأ لأنه لا بُدَّ له من ناصب مقتضٍ لهُ لأنَّ المعاني لا تنصب الأفعال وإنما ترفعها، قال والمعنى الذي يرفع الفعل هو وقوع الاسم، وجاز في الأفعال أن يرفعها المعنى كما جاز في الأسماء أن يرفعها المعنى لمضارعة الفعل للاسم، وصرف الكلمة إجراؤها بالتنوين "(٣١). فكما ذكر سميت مضارعة لأنها تضارع الاسم في الرفع إن لم يسبقها أداة نصب أو جزم والصرف إجراء الكلمة بالتنوين.

٩- الجمع على غير قياس وجمع الصفة بالواو والنون:

ذكر الأزهري في مادة (قرء):"وقال الأصمعي في قوله تعالى: {ثلاثة قروء} ،قال: جاءَ هذا على غير قياس، والقياس ثلاثة أقرؤٍ، ولا يجوز أن يقال ثلاثة فلوس، إنما يقال ثلاثة أفْلُسٍ، فإذا كثرت فهي الفُلوس، ولا يقال ثلاثةُ رِجال، إنما هي ثلاثةُ رَجْلةٍ، ولا يقال ثلاثةُ أكْلُبٍ، قال أبو حاتم: والنحويون قالوا في قوله تعالى: { ثلاثة قروء} ، أراد ثلاثةً من القروء"(٣٢).

وقد نصب ثلاثة على الظرف، لأن كل عدد يضاف إلى زمان أو مكان ينصب.قروء جمع كثرة، والموضع موضع قلة، فكأن الوجه ثلاثة أقراء. وأختلف في تأويله؛ فقيل: وضع جمع الكثرة في موضع جمع القلة. ولما جمع في المطلقات أتي بلفظ جمع الكثرة لأن كل مطلقة تتربص ثلاثة.

قال في مادة (بزل):"ذهب سيبويه الى أن بوازل جمع بازل صفة للمذكر، قال:أجروه مُجْرَى فاعلة لأنه يجمع بالواو والنون؛فلا يَقْوى ذلك قوة الآدميين؛ قال النابغة في السن وسَمّاها بازلاً:

مَقْذوفةٌ بدخِيس النَّحْضِ بازِلُهَا
له صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بالمَسَدِ.

أرادِ ببازلها نابها، وذهبَ سيبويه إلى أنّ بوازل جمع بازل صفة للمذكر، قال: أجروه مُجرى فاعلة لأنه يُجمع بالواو والنون فلا يقوى ذلك قوة الآدميين. قال ثعلب: وفي كلام بعض الرُّوَاد: وجمع البازل: بُزَّل، وجمع البَزْول بُزْل، والأنثى بازل وجمعها بوازل وبَزْول، وجمعها بُزل والبُزْل من غريب الجمع"(٣٣).

وذكر جمع تكسير نادر الورود في مادة (ندى):"ندى والنّدى: ما يسقط بالليل، والجمع أنداء وأندية، على غير قياس؛ قال الجوهري: هو شاذ لأنه جمع ما كان ممدوداً مثل كساء وأكسِية؛ قال ابن سيده: وذهبَ قوم إلى إنه تكسير نادر،و قيل: جَمَعَ ندَى على أنداء، وأنداءً على نِداء، ونِداء على أنْدية كرداء وأردية، وقيل: لا يريد بهِ أفعِلَةٌ نحو أحمِرةٍ وأخضرةٍ، كما ذهب إليه الكافّة، ولكن يجوز أن يريد أفعُلة، بضم العين تأنيث "أفعُل"، وجَمَع "فَعَلاً" على (أفعُلٍ) كما قالوا أجْبُلٌ وأزمُنٌ وأرسنٌ، وأما محمد بن يزيد فذهب إلى أنه جمع نديٍّ، وذلك أنهم يجتمعون في مجالسهم لقِرى الأضياف"(٣٤).

فنجدهِ يذكر جمع تكسير رأى فيه الجوهري شاذاً وابن سيده تكسيراً نادراً؛ لأنه مخالف للقياس، وجاء على طريقة جمع المدود.

١٠- مخالفة "أفْعَل" للقياس بعدم تعديتها:

ذكر في مادة (جفل):" وأجفل: ذهب في الأرض وأسرع، وأجفلهُ هو، والجافل المنزعج، قال أبو الرُّبيْس التغلبي واسمهُ عباد بن طَهفه بن مازن وثعلبه هو ابن مازن:

مُراجِعُ نجْدٍ بَعْد فَرْكٍ وبغْضَةٍ
مُطلَّق بُصْرَى أصْمَعُ القلب جافِلهُ.

قال ابن سيده: وأما ابن جني فقال: أجفَلَ الظّليمُ وجَفَلتهُ الريحُ، جاءت هذه القضية معكوسة مخالفة للعادة، وذلك أنك تجد فيها "فَعَلَ" متعدياً و"أفْعَل" غير متعدٍ، قال: وعلة ذلك عندي أنه جعل تعدّي "فَعَلت" وجمود" أفعلتُ" كالعوض لـ (فَعَلتَ) من غلبة "أفعَلْتُ" لها على التعدي، نحو "جلسَ" و"أجلستهُ" و"نهض" و"أنهضتهُ"، كما جعل قلب الياء واواً في التّقوى والدَّعوى والثنَّوى عوضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها" (٣٥). فالمسألة النحوية هنا مخالفة القياس في جعل "أفعل" الذي تسبقه ألف التعدية غير متعدٍ، وبين علته فجعله كالعوض لـ(فعلت) من غلبة "أفعلت"،كقلب الياء واواً عوضاً للواو من كثرة دخول الياء.

١١- إعراب الحال على أساس المعنى:

وذكر في مادة (صوف):"في قولهِ تعالى عزَّ وجلّ: {فاذكروا اسم الله عليها صوافَّ} ؛ منصوبة على الحال أي قد صفَّت قوائمها فاذكروا الله عليها في حال نحرها صوافَّ، قال: ويحتمل أن يكون معناها أنها مُصطفّة في مَنْحرِها "(٣٦).

وقد ذكر في مادة (خشع) يقول:"و في قوله تعالى: {خاشعةً أبصارهم} ، {وخَشَعتِ الأصوات للرحمن} وقرئ: {خاشِعاً أبصارهم } قال الزجاج: نصبَ خاشِعاً على الحال،المعنى يخرجون من الأجداث خُشعاً، قال: ومن قرأ خاشعاً فعلى أنّ لك في أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعة التوحيد نحو خاشعاً أبصارهم، ولك التوحيدُ والتأنيثُ لتأنيث الجماعةِ كقولك: خاشعة أبصارهم، قال: ولك الجمع خُشَّعاً أبصارُهم تقول: مررتُ بشُبَانٍ حَسَنٍ أوجُههم وحِسانٍ أوجههم وحسنةٍ أوجهُهم"(٣٧). أي "صوافّ" حال من الهاء؛ أي بعضها إلى جنب بعض و"خاشعة" حال من الضمير في يدعون ثم ذكر مسألة تقدم أسماء الفاعلين على الجمع، أن تجعلها مفرداً ولك الجمع والتأنيث ثم ضَرَبَ لها الأمثلة التي توضح هذه المسألة.

١٢- جواز إعراب صفّين بالحروف والحركات.

فذكر في مادة (صفف):"وتقول: في النصب والجر: رأيتُ صِفّينَ ومررت بصِفّين، ومنْ أعرب النون قال:هذه صفينٌ ورأيت صفيناً.وقال في ترجمة (صفن) عند كلام الجوهري على "صِفّين"، قال:حقه أن يذكر في فصل (صفف) لأن نونه زائدة بدليل قولهم صِفُّونَ فيمن أعربه بالحروف."(٣٨). أجاز إعراب صِفّين بالياء في النصب والجر على أساس أنها جمع مذكر سالم، وعلى أساس أنها مفردة بالحركات بالضمة على النون والفتحة على النون.

١٣- تشبيه لم بـ(لا) وأن بـ(ما) المصدرية وإثبات النون في الجزم:

وذكر في مادة (صلف):" قال لم يوفونَ، وهو شاذٌّ وإنما جاز على تشبيه "لم" بـ(لا) إذ معناهما النفي فأثبت النون في قوله:

لولا فوارِسُ من نُعمٍ وأُسْرَتِهِمْ
يَوْمَ الصُّلَيْفاء، لم يوفُونَ بالجارِ.

وفي قول آخر:

إن تهبطِينَ بلادَ قَوْ مٍ يَرْتعُونَ من الطّلاحِ.

قال ابن جني: فهذا على تشبيه "أن" بـ(ما) التي بمعنى المصدر في قول الكوفيين؛ قال ابن سيده: فأما على قولنا نحن فإنه أراد "أنّ "الثقيلة وخففها ضرورة،و تقديره أنك تهْبطِين"(٣٩). فالمسألة هي "أنّ" لما جاءت بمعنى "لا" النافية شذوذاً فلم تجزم بحذف النون بل رُفعت بثبوت النون، وفي "أنْ" وهي حرف نصب كان أولى تهبطين، أن تحذف النون لأن "أن" شُبهت (بما) المصدرية فلم تنصب على رأي الكوفيين. أما عند البصريين مُخففةً من الثقيلة، تقديرها أنك تهبطين.

١٤ - نصب المفعول المطلق بفعل محذوف مقدر:

ذكر الأزهري في مادة(تبت)التَّبُّ:" الخَسارُ. والتباب: الخُسرانُ والهَلاكُ. وتبّاً له، على الدُّعاء، نُصِبَ لأنه مصدر محمول على فِعْلِه، كما تقول سَقْياً لفلان، معناهُ سُقِيَ فلان سَقْياً، ولم يجعل اسماً مستنداً إلى ما قبله، وتبّاً تبيباً،على المُبالغة. وتبَّ تباباً وتبَّبَه: قال لهَ تبّاً، كما يقال: جَدَّعه وعَقَّرهُ. تقول: تبّاً لفلان، ونصبهُ على المصدر بإضمار فعل، أي ألْزَمه الله خُسراناً وهلاكاً"(٤٠). فقد ذكر مسألتين:

١. أن (سُقيا)، و(تبّا) مصدر نائب عن فعله فهو منصوب؛ لأن فعله مضمر مقدر.

٢. و(تبيباً) صيغة مبالغه،فنصبهُ؛ لأنه صيغة مبالغه لفعل محذوف.

١٥- كيف عرّف ابن منظور الفعل واسم الفعل وانواع المفاعيل؟.

ذكر في مادة (فعل):"الفعل: كناية عن كُل عمل متعدٍ أو غير متعدٍّ، فَعَل يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، فالاسم مكسور والمصدر مفتوح، وفَعَله وبه، والاسم الفِعْل، والجمع الفِعال مثل: قِدْح وقِداح وبئر وبئار،و قيل: فَعَله يَفْعَلهُ فِعْلاً مصدر، ولا نظيرَ له إلا سَحَره يَسْحَره سِحراً، وقد جاء خَدَع يخْدَع خَدْعاً وخِدعاً، وصَرَع صَرْعاً، صِرْعاً، والفعلُ بالفتح مصدر فَعَل يَفعَلُ، وقد قرأ بعضهم: {و أوحينا إليهم فَعْل الخَيرات} ، وقوله تعالى في قصة موسى عليه السلام: {و فَعَلْتَ فِعْلتكَ التي فِعَلْت} أراد المرة الواحدة كأنه قال: قَتلْتَ النفس قَتْلتك، وقرأ الشعبي فِعلتكَ،بكسر الفاء، على معنى وقَتلْتَ القِتْلة التي قد عرفتها لأنه قَتلهُ بوكْزة؛ هذا عن الزجاج، قال: والأول أجود.

والفَعال أيضاً مصدر مثل: ذَهبَ ذَهاباً، قال الليث: والفَعال اسم للفعل الحسن من الجود والكرَم ونحوه، ابن الأعرابي قال: والفَعال فِعل الواحد خاصة في الخير والشر، يقال: فلان كريم الفَعال وفلان لئيم الفَعال، والفَعال، بالفتح الكَرم، والفِعال: بكسر الفاء، إذا كان الفعل بين الاثنين قال الأزهري:و هذا هو الصواب ولا أدري لما قَصَر الليثُ الفَعال على الحَسن دون القبيح قال النحويون: المفعولات على وُجوه في باب النحو: فمفعول بهِ كقولك أكرمت زيداً وأعَنْتُ عُمراً وما أشبههُ، ومفعول له كقولك فَعَلْتُ ذلكَ حذارَ غضبكَ، ويُسمى هذا مفعولاً من أجلِ أيضاً ومفعول فيه وهو على وجهين: أحدهما الحال، والآخر في الظروف، فأما الظَّرف فكقولك نِمْت البيتَ وفي البيت، وأما الحال فكقولك ضرب فلان راكباً أي في حال رُكوبه، ومفعول عليه كقولك: عَلَوْتُ السطحَ ورَقِيتُ الدرَجة، ومفعول بلا صِلةٍ وهو المصدر ويكون ذلك في الفعل اللازم والواقع كقولك حفِظْت حِفْظاً وفَهِمْتُ فَهْماً، واللازم كقولك انكسر انكساراً، والعربُ تشتقُ من الفعل المُثل ولأبنية التي جاءت عن العرب، مثل: فُعالة وفَعُولة وأُفْعُول ومِفعِيل وفِعْليل، وفُعْلول وفُعْول وفِعَّل وفُعُلّ وفُعْله ومُفْعَنْلِل وفَعيل، وفِعيل "(٤١). ومن المسائل النحوية التي ذكرها ابن منظور:

١- أن الفعل يشمل اللازم والمتعدي، وذكر اسم الفعل وجمعه.
٢- قراءة كلمة (فَعْل) على أساس أنها مصدر، و(فَعَلت) على أساس مفعول مطلق يدل على مرات القتل أي العدد.
٣- (الفَعال) هو: اسم للفعل واستعماله للمدح والذم.
٤- أنواع المفاعيل فذكر منها: المفعول به، والمفعول له.
أي المفعول لأجله، والمفعول فيه وذكر وجهين. الحال والظرف،
و المفعول عليه: ومثل له: علوت السطح. والمفعول بلا صلة، وهو المفعول المطلق.
٥- ثم ذكر اشتقاق الفعل المُثل مثل (فُعالة) و(فَعُولة).

١٦- تثنية أسماء المواضع:

ذكر في مادة (عقق):"أفردوا لفظة أبَانيْن؛ قال امرؤ القيس:فأفرد اللفظ به. كأنَّ أبَاناً، في أفانينِ ودْقِهِ كبير أُناسي في بجَادٍ مُزَمَّل. قال ابن سيده: وإن كانت التثنية في مثل هذا أكثر من الإفراد، أعني فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع لتساويهما في الثبات والخِصْب والقَحْط، وأنهُ لا يُشار إلى أحدهما دون الآخر، ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تثنيتهِ ولم يجعل كزيدَين، فقالوا: هذان أبانانِ بَيِّنَيْنِ ونظير هذا إفرادهم لفظ (عرفات)، فأما ثبات الألف واللام في (العقيقيين) فعلى حد ثباتهما في العقيق"(٤٢).

وبين سبب وقوع التثنية من أسماء الأماكن لتساويهما في الثبات والخصب، فهما يَثبت معهما التعريف في التثنية ثم ضرب لهما مثلاً: هذان أبانان بيِّنَين، فكلمة (بَيِّنَين) منصوب على الحال من أبانان لأنه نكرة وُصف به معرفة،لأن (أبانانِ) وضع ابتداء علماً على الجبلين المشار إليهما، ولم يوضع أولاً مفرداً ثم ثُني كما وضُع لفظ (عرفات) جمعاً على الموضع المعروف بخلاف (زيدين) فإنه لم يُجعل

علماً على معنيين بل لإنسانين يزولان، ويُشار إلى أحدهما دون الأخر فكأنه نكرة.فإذا قُلت هذان زيدان حسنان رفعت النعت لأنه نكرة وصفت به نكرة.

١٧- مواضع معاني (لعل) في كلام العرب:

وذكر في مادة (لعل):"و(لعل) لها مواضع في كلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى:{لعلكم تذكَّرون} ، {ولعلّكم تتَّقون ولعلّه يتذكَّر} قال: معناه كي تتذكَّروا، كي تتَّقوا، كقولك ابعث إليَّ بدابتك لعلي أركبها، بمعنى كي أركَبَها، ونقول: انطلقْ بنا لعلّنا نتحدَّث؛ أي كي نتحدَّث،قال ابن الأنباري: (لعلّ) تكون ترجيباً، وتكون بمعنى (كي)،على رأي الكوفيين، وينشدون:

فابْلُوني بَليْتكُمْ لَعَلّي أُصالحُكُم واستدرجُ نوَياً.

وتكون ظنًّا كقولك لعَلّي أحُجُّ العامَ، ومعناه أظُنُّني سأحُجُّ وتكون بمعنى (عَسى) كقولك: لعَلَّ عبد الله يقوم، معناه عسى عبدُ الله، وذلك بدليل دخول (أنّ) في خبرها، نحو قول متمِّم:

لعَلَّك يَوْماً أن تُلِمَّ ملمَّةً عَلَيْك من اللاتي يَدَعْنَكَ أجْدَعا.

وتكون بمعنى الاستفهام كقولك: لَعلَّك تشْتُمُني فأعاقبك؟ معناه هل تشتمني؟. وقد جاءت في التنزيل بمعنى (كَيْ)، وفي حديث حاطب:وما يدريكَ لعلَّ الله قد اطَّلع على أهل بدر فقال لهم اعْمَلوا ما شئتم فقد غفرْتُ لكم،ظَنَّ بعضهم أن معنى (لعلَّ) ههنا من جهة الظَّن والحِسبْان، وليس كذلك وإنما هي بمعنى (عسى)، و(عسى) و(لعلَّ) من الله تحقيق. ويقال: عَلَّك تفْعَل وعَلَّي أفعَل ولعَلّيْ أفعَلُ، وربما قالوا: عَلَّني ولعَّني ولعلَّني.

وعَلَّو ولعلَّ: لغتان بمعَّنى، مثل (إنّ)و (ليتَ) و(كأنّ) و(لكن) إلا أنها تعمل عمل الفعل لشبههنَّ به فتنصب الاسم وترفع الخبر كما تفعل (كان) وأخواتها مع الأفعال، وبعضهم يخفض ما بعدها فيقول: لعلَّ زيدٍ قائمٌ، سمعه أبو زيد من عُقيل، وقالوا: لعلَّت، فأنثوا لعلَّ بالتاء، ولم يبدلوها هاءً في الوقف كما لم يبدلوها في رُبَّت وثُمَّت ولات، لأنه ليس للحرفِ قوةُ الاسم وتصرُّفُهُ "(٤٣).

فقد بين في هذا النّص معاني كثيرة لـ(لعلَّ) وقد وضّحها من النص القرآني وذكر طريقةَ إعرابها على أساس أنها ناقصة تعمل في المبتدأ والخبر، وبيّن أنها تعمل عمل الفعل الناقص لشبهها بالفعل هي وأخواتها. وذكر أنهم أنثوها بالتاء المفتوحة ولم تُبدل هاء في الوقف مثل (لات) و(رُبَّت) و(ثُمَّت)، وبين سبب ذلك لأن ليس للحرف قوة الاسم وتصرفه. وذكر اسمها مخفوضاً ولم يذكر غيره وذكرهُ عن أبي زيد سمعه من عقيل ولكن النحويين ذكروا اسمها منصوباً دائماً.

١٨- معنى (أجل):

وذكر في مادة (أجل):"وأجَلْ،بفتحتين: بمعنى نعَمْ، وقولهم (أجل) إنما هو جواب مثل نعَمْ، قال الأخفش: إلاأنّهُ أحسن من (نعم) في التصديق، و(نعم) أحسن منه في الاستفهام فإذا قال أنت سوف تذهب قلت: أجل، وكان أحسن من (نعَمْ)،و إذا قال أتذهب؟ قلت: نعم، كان أحسن من أجَلْ. وأجَلْ: تصديق لخبر يخبرك به صاحبك فيقول: فعل ذلك فتصدقه بقولك له: أجَلْ، وأما نعم فهو جواب المستفهم بكلام لا جَحْد فيه، تقول له: هل صليت؟ فيقول: نعم فهو جواب المستفهم"(٤٤). ونجدهُ قد بيّن أيهما أفضل فاعتبره جواباً مثل نعم، وهو أحسن في التصديق من نعم. ومثل له ونعم أفضل في الجواب، ومثل لهُ.

١٩- كسر جمع المؤنث السالم، واعتبره شاهداً على حذف المفعول به:

ذكر في مادة (بتل):"وأبانه من غيره البَتْل: القَطْع بَتَلَهُ يَبْتُله بَتْلاً وبَتَّله فانبَتل وتبَتَّل: أبانه من غيره، وقّول ذي الرمة:

رخيمات الكلام مُبَتَّلات جواعل في البَرَى قصَباً خذالاَ.

قال ابن سيده: زعم الفارسي أنّ الكسر رواية وجاء به شاهداً على حذف المفعول؛ أراد مُبَتَّلات الكلام مُقَطَّعات له وتبَّل إلى الله تعالى:انقطع وأخلص. وفي التنزيل:{و تبَتل إليه تبتيلا} جاء المصدر فيه على غير طريق الفعل، وله نظائر، ومعناهُ أخْلِص لهُ إخلاصاً. (٤٥). وأراد من ذلك في قوله "تبتيلا" أنّهُ مصدر على غير المصدر، واقع موقع تبتل والمعنى بتل نفسك تبتيلا.

٢٠- عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل:

لم يُجز ابن منظور تقديم الفاعل على الفعل ولا المميز إذا كان هو الفاعل فذكر في (صبّ):"ومنه صفةُ عليّ لأبي بكر (عليهما السلام)، حين مات كُنتَ على الكافرين عذاباً صبّاً، فهو مصدر بمعنى الفاعل أو المفعول. ومن كلامهم: تصبَّبْتُ عَرَقاً أي تصبَّبَ عَرَقي، فنقل الفعل فصارٍ في اللفظ لَيٍّ، فخرج الفاعل في الأصل مميزاً، ولا يجوزُ: عَرَقاً تصبب، لأنّ هذا المميز هو الفاعل في المعنى، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، كذلك لا يجوز تقديم المميز إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل، هذا قول ابن جني"(٤٦). أراد انه لا يجوز أن تقول:عرقاً تصبب بدل تصبب العرق لأن المميز هو الفاعل في المعنى أي لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل.

٢١- المنادى المُرخَّم:

قال:"وقولهم في النداء: يا صاح، معناهُ يا صاحبي، ولا يجوز ترخيم المُضاف إلا في هذا وحده، سُمِعَ من العرب مُرخَّماً"(٤٧). فقد ذكر أن المنادى المرخَّم لا يأتي إلا في هذه اللفظة ولم يُسمع من العرب غيرها،و إذا رخمت اسماً منادى بأن حذفت حرفهُ الأخير جاز لكَ في الحرف الذي أصبح آخرا وجهان:

١- أن تتركه على أصلهِ فتقول:"يا فاطمَ".(٤٨)

٢- أن تراعي موقعه باعتباره منادى فتضبط الحرف الأخير بالبناء على الضم ماعدا يا صاحِ كما ذكر.

٢٢- العدد عشرة أول العقود:

وذكر في مادة (عشر):"العشرة:أول العقود. والعَشْر: عدد المؤنث، والعَشَرَةُ عدد المذكر. تقول عَشْرُ نِسْوة، وعَشرةُ رجال، فإذا جاوَزْتَ العِشْرينِ استوى المذكر والمؤنث فقلت: عِشرون رجلاً وعِشرون امرأة، وما كان من الثلاثة إلى العشرة فالهاء تلحقه فيما واحدُه مذكر. وتحذف فيما واحدُه مؤنث، فإذا جاوزتَ العشرة أنثتَ المذكرَ وذكرت المؤنث، وحذفت الهاء في المذكر في العشرة وألحقتها في الصَّدر، فيما بين ثلاثة عشَر إلى تسعة عشر، وفتحتَ الشين وجعلتَ الأسمين اسماً واحداً مبنياً على الفتح، فإذا صِرْت إلى المؤنث ألحقت الهاء في العجز وحذفتها من الصدر، وأسكنت الشين من عَشْرة، وإن شئت كَسَرْتها، ولا يُنسبُ إلى الاسمين جُعلا اسماً واحداً، وإن نسبت إلى احدهما لم يعلم أنك تريدُ الآخر،فإذا اضطُرّ إلى ذلك نسبته إلى احدهما ثم نسبتهُ إلى الآخر، ومن قال أرْبَعَ عَشْرة قال: أربعيٌّ عَشَريٌّ بفتح الشين، ومن الشّاذ في القراءة:{فانفجرت منهُ اثنتا عشَرة عيناً}، بفتح الشين"(٤٩). فلنقف قليلاً مع هذا النص ثم نرى ما أرادهُ: وضّح ابن منظور استعمالات العدد، ومتى يُذكّر ومتى يؤنث، ثم ذكر النَّسب فقال: أربعيٌّ عشريٌّ فنسب للعدد الأول ثم العدد الثاني وذكر الشّاذ في القراءة وهو فتح الشين. لأن أكثر العرب تسكن الشين ونرى ابن جني يقول:" وجهُ ذلك أنّ ألفاظ العدد ثغيَّر كثيراً في حدّ التركيب، ألا تراهم قالوا في البسيط: إحْدى عَشْرة، وقالوا: عَشِرة وعَشَرة، ثم قالوا في التركيب: عِشْرون؟ ومن ذلك قَولهم: ثلاثون فما بعدها من العقود إلى التسعين، فجمعوا بين لفظ المؤنث والمذكر في الترتيب، والواو للتذكير وكذلك أُخْتها، وسقوط الهاء للتأنيث وتقول:إحدى عشِرة امرأة، بكسر الشين إن شئت سكنت إلى تسعَ عَشْرة، والكسرُ لأهل نجد والتسكين لأهل الحجاز. "(٥٠) قال الأزهري:" وأهل اللغة والنحو لا يعرفون فتح الشين في هذا الموضع، وروي عن الأعمش أنه قرأ: وقطّعناهم اثنَتيْ عَشَرة، بفتح الشين، قال: وقد قرأ القُرّاء بفتح الشين وكسرها،و أهل اللغة لا يعرفونه، للمذكر أحَدَ عَشَر لا غير. وعِشْرون: اسم موضوع لهذا العدد، وليس بجمع العَشَرة، لأنه لا

دليل على ذلك، فإذا أضفت أسقطت النون قلت: هذا عِشروك وعِشريَّ، تقلب الواو ياء التي بعدها فتدغم"(٥١). ونجد في هذا النص مسائل نحوية متعددة منها:

١- ألفاظ العدد تتغيّر كثيراً في حد التركيب، فكلمة عشرة بفتح الشين و كسرها.

٢- حدد أعداد العقود والواو للتذكير ومن ألفاظ العقود، ونقول في العشرين: عِشْرون رجلاً وعِشْرون امرأة، ليستوي المذكر والمؤنث.

٣- بين من يكسر الشين ومن يفتحها من العرب، رغم إنكار الأزهري فتح الشين.

٤- أراد أن لفظ عشرون موضوع في اللغة على هذا النحو،و هو ليس جمع "العَشَرة" "عِشْرين" وحجتهُ في ذلك إذا أضفت أسقطت النون قلت هذه عُشْروك.

وذكر ابن منظور مسألة أخرى، وهي: سبب تسكين العين في العدد عَشْر.فأورد رأي ابن السكيت:"مِنَ العرب مِنَ يُسكّن العين فيقول:أحدَ عَشْر، وكذلك يسكنها إلى تِسْعَة عْشَر إلا اثني عَشْر فان العين لا تسكن لسكون الألف والياء قبلها. وقال الأخفش: إنما سكّنوا العين لَمّا طال الاسم وكَثُرت حركاته،و العددُ منصوبٌ ما بين أحَدَ عَشَر إلى تِسْعَة عَشَرَ في الرفع والنصب والخفض، إلا أثني عشر فان اثني واثنتي يعربان ولأنهما على هجاءَيْن.قال: وإنما نصب أحَدَ عَشَرَ وأخواتها لأن الأصل أحدٌ وعَشَرة، فأسقطتِ الواوُ وصُيِّراً جميعاً اسماً واحداً،كما تقول: هو جاري بيْتَ بيْت وكِفّةِ كفّةً، والأصلُ بيْتٌ لبيَتٍ وكِفَّةٌ لكِفَّةٍ، فصُيرتا اسماً واحداً"(٥٢). ويقف عند هذه المسألة التي ذكرها عن ابن السكيت، وهي:

١- إنّ من العرب من يُسكّن العين من أحد عْشَر إلى تسعة عْشَر واستثنى منها اثني عَشَر.

٢- بين سبب تسكين العين وذلك لان الاسم طال وكثرت حركاته.

٣- بين إعراب العدد قال إن العدد من أحد عَشر إلى تسعة عَشر مبني سواءً كان في موضع الرفع، أو النصب،أو الجر. فهو مبني على فتح الجزأين.

٤- بين إعراب اثني عشر وهو بالحروف أي: إعراب الملحق بالمثنى.

٥- وضح سبب نصب أحَدَ عَشَرَ وأخواتها على أساس أن العدد في الأصل مفصول بالواو فحذفت وأصبحت اسما واحدا.

ونتابع ما ذكره ابن منظور عن ابن السكيت في هذه المسألة:" وتقول هذا الواحد والثاني والثالث إلى العاشر في المذكر، وفي المؤنث الواحدة والثانية والثالثة والعاشرة وتقول:هو عاشرُ عَشَرة وغلّبت المذكر، وتقول: هو ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ أي هو أحدهم، وفي المؤنث هي ثالثةُ ثلاثَ عَشْرةَ لاغير، الرفع في الأول، وتقول هو ثالثُ عَشرَ يا هذا، وهو ثالثَ عَشَرَ بالرفع والنصب، وكذلك إلى تِسْعَةَ عَشَرَ، فمن رفع قال:أردت هو ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ. فألقيت الثلاثة وتركت ثالث على إعرابه، ومن نصَب قال:أردت ثالثَ ثلاثةَ عَشَرَ فلما أسقَطْت الثلاثةَ ألْزَمْت إعرابها الأول ليعلم أن ههنا شيئاً محذوفا، وتقول في المؤنث: هي ثالثة عَشْرةَ وهي ثالثةَ عَشْرةَ،

وتفسيُره مثل تفسير المذكر، وتقول: هو الحادي عَشَر وهذا الثاني عَشَر والثالثَ عَشَرَ إلى العِشْرين مفتوح كله، وفي المؤنث: هذه الحاديةَ عَشْرةَ والثانيةَ عَشْرَةَ إلى العشرين تدخل الهاء فيها جميعاً أراد أن العدد الذي تلحقه ال التعريف يوافق المذكر فتقول: الحادي وتلحق التاء في المؤنث فتقول الواحدة كذلك الهاء المؤنث من الحادية عَشَرة إلى العشرين"(٥٣).

وقد ذكر مسألة أخرى في العدد وهي: تذكير وتأنيث العدد إذا كان مُحلى بأل وكان على وزن فاعل ثم ذكر عندما تقول: ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ، حذف ثلاثة وبقي ثالث على إعرابه ثم ذكر إن الحادي والثاني إلى العشرين مفتوح كله ولا يعرب إعراب المثنى. ولكن ابن منظور أورد رأي الكسائي فيه: "إذا أدخلتَ في العدد الألف واللام فأدخِلْهما في العدد كلّه فتقول: ما فعلت الأحَدَ العَشَرَ، الألفَ درْهم، والبصريون يُدْخِلون الألفَ واللام في أوله فيقولون:ما فعلَت الأحَدَ عَشَر ألفَ درْهمٍ. وقوله تعالى:{و لَيالٍ عَشْرٍ} أي عشر ذي الحجة وعَشَرَ القومَ يَعْشِرُهم، بالكسر، عَشْراً. مسار عاشرَهم وكان

عاشِرَ"(٥٤). فالكسائي رأى ضرورة دخول أل التعريف على العدد كله أما مدرسة البصرة فيدخلون أل التعريف على العدد الأول فقط.

٢٣- التوكيد:

وذكر في مادة (بَصَع):"و البَصْع: ما بين السَّبَّابة والوسطى والبَصعُ: الجمعُ، قال الجوهري: سمعت من بعض النحويين ولا أدري ما صحته ويقال: معنى بصْع من الليل، بالكسر، أي جوْشٌ منه. وأبْصَعُ: كلمة يؤكد بها، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة وليس بالعالي؛ تقول:أخذت حقي أجْمَعَ أبْصَع، والأنثى جَمْعاء بَصْعاء، وجاء القوم أجمعون أبصعون، ورأيت النِّسوة جُمَعَ "بُصَعَ"، وهو توكيد مُرَتَّب لا يقدَّم على أجمع، قال ابن سيده: و"أبْصَعُ" نعت تابع لأكْتَعَ وإنما جاؤوا بأبْصَعَ وأكتَعَ وأبتَعَ إتباعاً لأجْمَع لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف أجمع إلى إعادة بعضها، وهو العين، تحَامِياً من الإطالة بتكرير الحروف كلها. قال الأزهري: ولا يقال أبْصعون حتى يتقدَّمه أكتعون، فإن قيلْ فلمَ اقتصروا على إعادة العين وحدها دون سائر حروف الكلمة؟ وقال أبو الهيثم: الكلمة تؤكد بثلاثة تواكيدَ؛ يقال: جاء القوم أكتعون أبتعون أبصعون،بالصاد وقال جماعة من النحويين:أخذته أجمعَ أبتعَ وأجمعَ أبصع، بالتاء والصاد، قال البُشْتِيُّ: مررت بالقوم أجمعين أبضعِين، بالضاد، قال أبو منصور: هذا تصحيف وروى عن أبي الهيثم الرازي أنه قال: العرب توَكِّد الكلمة بأربعة تواكيد فيقول: مررت بالقوم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين كذا وراه بالصاد، وهو مأخوذ من البَصْع هو الجمع "(٥٥).

ذكر أن كلمة أبصع هي بالصاد وبالضاد ليست لغة عالية. كما أنها لا تقدّم على أجمع، وقدّم الأزهري أكتع على أبصع وأن العرب تؤكد الكلام بأربع تواكيد مرتبة وهي: أجمع أكتع أبصع أبتع. ويلاحظ في كلمة بضع قوله:" البَضْعُ والبِضعُ، بالفتح والكسر: ما بين الثلاث إلى العشر، وبالهاء من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى ما تضاف إليه الآحاد لأنه قطعة من العدد كقوله تعالى:{في بضع سنين }، وتبنى مع العشرة كما تبنى سائر الآحاد وذلك من ثلاثة إلى تسعة فيقال: بضْعةَ عَشرَ رجُلاً وبضْع عَشْرةَ جارية؛ قال ابن سيده: ولم نسمع بضعة عشر ولا بضع عشرة ولا يمتنع ذلك، وقيل: البضع من الثلاث إلى التسع، وقيل من أربع إلى تسع، وفي التنزيل {فلبث في السجن بضع سنين }، قال الفراء:" البضع ما بين الثلاثة إلى ما دون العشرة؛ وقال شمر: البضع لا يكون اقل من ثلاثة ولا أكثر من عشرة، وقال أبو زيد: أقمت عنده بضْع سنين، وقال بعضهم: بَضْع سنين، وقال أبو عبيده: البضع ما لم يبلغ العِقْد ولا نصفه، يريد ما بين الواحد إلى أربعة.و يقال: البضع سبعة، وإذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع، لا تقول: بضع وعشرون. وقال أبو زيد: يقال له: بضع وعشرون رجلاً وله بضع وعشرون امرأة. قال ابن بري:و حكي عن الفراء في قوله بضع سنين أن البضع لا يُذْكر إلا مع العشر والعشرين إلى التسعين ولا يقال فيما بعد ذلك؛ يعني أنه يقال مائة ونيِّف. وقد جاء في الحديث: بضعا وثلاثين ملَكاً. وفي الحديث: صلاة الجماعة تفضل صلاة الواحد ببضع وعشرين درجة ومرّ بضْعٌ من الليل؛ أي وقت"(٥٦).

يلاحظ أن الخلاف في فتح الباء وكسرها. وحول العدد الذي يستعمل معه، ولكن البعض أنكرها مع العشرة، ومنهم ابن سيده وقال لم يمتنع ذلك، واختلفوا حول البداية فبعضهم قال: من الثلاثة إلى التسعة والبعض من الأربعة إلى التسعة. والبعض قال: لا يكون أقل من ثلاثة ولا أكثر من عشرة. والجميع اتفق على أنها تعامل في التذكير والتأنيث معاملة العدد من ثلاثة إلى عشرة.و رأي ابن بري عن الفّراء أن البضع لا يذكر إلا مع العشرة وبقية ألفاظ العقود، ولا يقال فيما بعد ذلك.

٢٤- اختلاف المدرستين حول كون الفاعل تأويل مفعول:

وذكر في مادة (عصم) قال ابن منظور:"وفي التنزيل: {لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم} أي لا مَعْصومَ إلا المَرحومُ، وقيل: هو على النَسب أي ذا عِصَمة، وذو العصمة يكون مفعولاً كما يكون فاعلاً، فمن هنا قيل:إن معناه لا مَعْصوم، وإذا كان ذلك فليس المستثنى هنا من غير نوع الأوَّل بل هو من نوعه، وقيل إلا من رَحِم مُستثنى ليس من نوع الأول، وهو مذهب سيبويه، والاسم

العصمة؛ قال الفراء:من في موضع نصب لأن المعصومَ خلاف العاصم، والمُرْحومُ مَعصومٌ، فكان نصْبُه بمنزلة قوله تعالى {ما لَهُم به مِنْ علمٍ إلا إتّباع الظنّ} ، قال: ولو جعلتَ عاصِماً في تأويل المَعْصوم أي لا مَعْصومَ اليومَ من أَمْرِ الله جازَ رفعُ مَنْ، قال: ولا تُنْكِرَن أن يُخَرَّجَ المفعولُ على الفاعل، ألا ترى قوله (عز وجل):{خلق من ماء دافق } معناه مدفوق"(٥٧).

من المسائل التي ذكرها وهي تأويل: ذا عصمة، وذو عصمة فهي مفعول أو فاعل. فمذهب سيبويه على أن من رحم مستثنى ولكن الفراء اعتبرها بدل. وقال أخرج المفعول على الفاعل على أساس أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه. وكل مدرسة قدمت حجتها من القرآن الكريم وأجازوا أن يخرج المفعول على الفاعل. ثم نجده يذكر:"و قال الأخفش لا عاصم اليوم يجوز أن يكون لا ذا عِصمةٍ أي لا مَعْصومَ، ويكون إلا مَنْ رحِمَ رفْعاً بدلاً مِنْ لا عاصم، قال أبو العباس: وهذا خَلْفٌ من الكلامُ لا يكون الفاعلُ في تأويل المفعول إلا شاذًا في كلامهم، والمرحومُ معصومٌ، والأوّل عاصمٌ، ومَنْ نصْبٌ بالاستثناء المنقطع، قال: وهذا الذي قاله الأخفش يجوز في الشذوذ، وقال الزجاج: في قوله تعالى: {سآوي إلى جبل يَعْصِمُني من الماء } أي يمنعُني من الماء، والمعنى من تغريقِ الماء، قال: لا عاصمَ اليومَ من أمر الله إلا مَنْ رَحم، هذا استثناء ليس من الأول، وموضعُ مَنْ نصبٌ، المعنى لكن مَنْ رَحمَ اللهُ فإنه معصوم، قال: وقالوا يجوز أن يكون عاصم في معنى مَعْصُوم، ويكون معنى لا عاصِمَ لا ذا عِصْمةٍ، ويكون من موضع رفعٍ، ويكون المعنى لا معصوم إلا المرحوم قال الأزهري: والحُذّاق من النحويين اتفقوا على أن قوله لا عاصِمَ بمعنى لا مانِعَ، وأنه فاعلٌ لا مفعول، وأنَّ مَنْ نصْبٌ على الإنقطاع. "(٥٨). وفي قول الأخفش مسائل:

١- يلاحظ في (لا عاصم اليوم) ثلاثة أوجه:

أ- أنه اسم فاعل على بابه، فعلى هذا يكون قوله تعالى إلا من رحم فيه وجهان: أحدهما: هو استثناء متصل، ومن رحم بمعنى الراحم أي لا عاصَم إلا الله. والثاني: أنه منقطع، أي لكن من رحمه الله يُعصم.

ب- أن عاصماً بمعنى معصوم؛ مثل:{ ماءٍ دافق}أي مدفوق،فعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً؛ أي إلا من رحمة الله.

ج- أن "عاصماً" بمعنى "ذا عصمة "على النسب، مثل: حائض وطالق، والاستثناء على هذا متصل أيضاً. فأما خبر (لا) فلا يجوز أن يكون (اليوم) لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، بل الخبر من (أمر الله) واليوم معمول (من أمر) ولا يجور أن يكون اليوم معمول (عاصم)؛ إذ لو كان كذلك لنون.

٢- أبو العباس يرى أن بناء (الفاعل) لا يكون تأويل (المفعول) إلا شاذاً ويجوز النصب بالاستثناء المنقطع.

٣- أما الزجاج فاعتبره استثناء في موضع نصب وأجاز فيه أن يكون بمعنى الرفع بمعنى لا معصوم إلا مرحوم.

ونرى الأزهري يقول في هذه القضية:"والحذاق من النحويين اتفقوا على أنّ قوله: لا عاصِمَ بمعنى لا مَانِعَ، وأنه فاعلٌ لا مفعول، وأنّ مَنْ نصْبٌ على الانقطاع "(٥٩). فقد أجاز النُحاة على أنه فاعل (مَنْ) نصْبٌ على الاستثناء المنقطع.

الخاتمة:

إن أول ما يلفت النظر في هذا البحث هو أنه يناقش مسائل نحوية تحوي غريب النحو، وإنْ كانت هذه من المسائل النحوية المهمة التي وردت في معجم لسان العرب. وكان تركيزي على ما قرره وذكرهُ ابن منظور في معجمه فيما يخص هذه المسائل. وعرَّفت بالنحو ونشأتهِ وأهم علمائهِ كما ورد في لسان العرب. وأهمية النحو للغة،و وضحت مفهوم الإعراب ودوره في اللغة وطريقة معالجة ابن

منظور له ونظرة علماء اللغة إليه، وبينتُ نظرة الجرجاني للإعراب ودوره الكبير في فهم النظم والمعنى المعجمي. وقد ركزت على أهم المسائل النحوية لأهميتها كشواذ الجمع والتذكير والتأنيث واختلاف النحويين حول صرف هذه المسائل. وبّينت رأي ابن منظور وعلماء اللغة في إعراب (حبذا)، والحروف ومعانيها، مثل: "قد" فعندما تدخل على الفعل الماضي يختلف معناها عندما على المضارع، وتأتي (قط) بمعنى (حسب) كما وضحت كيفية دخول نون الوقاية عليها، ثم مخالفة القياس في جعل (أفعل) غير متعدٍ،و ناقشت إعراب الحال على أساس المعنى، وجواز إعراب بعض الأسماء بالحروف والحركات. وناقشت إثبات النون في الجزم إذا جاءت (أن) بمعنى (لا) النافية، وكذلك نصب المفعول المطلق بفعل محذوف مقدر. وناقشت كيف عالج ابن منظور الفعل واسم الفعل وأنواع المفاعيل واشتقاق الفعل المثل، وتثنية المواضع وطريقة إعرابها، وناقشت مواضع (لعل) في كلام العرب. وبيّنت كيف ناقش ابن منظور عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، وعدم جواز ترخيم المنادى إلّا في حالة واحدة سُمِعت من العرب، وكيفية إعراب ألفاظ العقود والأعداد المفردة والمركبة، والمُعَّرفة بأل. وناقشت التوكيد والألفاظ التي أكد بها العرب، ثم اختلاف مدرسة الكوفة والبصرة حول مجيء "الفاعل" بمعنى (مفعول). وندعو الله سبحانه وتعالى التوفيق، والله سميع مجيب، وآخر دعوانا:"أن الحمد الله رب العالمين".

فهرس المواد:

أجل	صلف
بتل	صوف
بزل	عرب
بصع	عشر
بكر	عصم
تبت	عقق
ثمد	عود
جرد	فعل
جفل	قدد
حبب، الخُبَيْبَين:عبد الله بن الزبير ومصعب بن الزبير.	قرأ
حبذا	قرح
خشع	كرع
صَبَب	لعل
صرف	نجا
صفف	نحا
صفف	ندى
صفن	وفى

الهوامش:

(١) ابن منظور: معجم لسان العرب ج١٥ ص ٣٠٩. دار صادر بيروت،الأزهري:تهذيب اللغة ج٥ص ٢٥٢. تحقيق عبد السلام هارون، دار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٠٤م.
(٢) لسان العرب ج ١٥ ص ٣١٠. دار صادر بيروت.
(٣) المرجع السابق ص ٣١١.
(٤) السيرافي، أخبار النحوين البصريين: ص ٣٥.
(٥) الزبيدي، الطبقات: ص ١٢.
(٦) المرجع السابق، ص ٣١.
(٧) مراتب النحويين: ص٣
(٨) الزبيدي الطبقات: ص ٣٢، والسويق: طعام يؤخذ الحنطة والشعير.

(٩) ابن قتيبة:تأويل مشكل القرآن، ص ١٥، الصادر مكتبة دار التراث – القاهرة.
(١٠) سيبويه: الكتاب، ج١ ص١٦١، دار الكتب العلمية بيروت.
(١١) لسان العرب ج١ ص٥٨٩. الأزهري: تهذيب اللغة ج٢ ص ٣٦٠.
(١٢) ابن فارس: الصاحبي: ص ٧٦، تحقيق د. عمر فاروق الطباع – مكتبة المعارف ط١، بيروت ١٩٩٣م.
(١٣) ابن جني: الخصائص ج١ ص ٣٥.، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٣ ١٩٨٨م.
(١٤) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ص ٤١٨، تحقيق د. عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة ١٩٧٦م.
(١٥) المرجع السابق ص ١٨١.
(١٦) د.عبد العزيز علام: علم اللغة العام، ص ١٨٦.
(١٧) ابن فارس:الصاحبي، ص ٧٨.
(١٨) ابن منظور: لسان العرب ج٢ ص ٥٦.
(١٩) ابن منظور لسان العرب ج٣ ص ١١٨.
(٢٠) المرجع السابق، ج٨ ص ٣٠٧.
(٢١) سيبويه: الكتاب، ج٤ ص ٤٣.
(٢٢) ابن منظور: لسان العرب ج١ص ٢٩٣.
(٢٣) المرجع السابق ص ٢٩٤.
(٢٤) الأزهري: تهذيب اللغة، ج١ ص ٢٩٢.
(٢٥) ابن منظور: لسان العرب، ج٣ ص ٣١٨. البيت للبغدادي: خزانة الأدب ص ٣٠، تحقيق عبد السلام هارون الخانجي بالقاهرة ط ٤ سنة ١٩٩٧م.و شبه مثبته بدل سُنة في الخزانة وبعض من الناس من نسب هذه الأبيات لعمر بن أبي ربيعة فذلك خطأ أو في الأغاني نسبة لابن عائشة.
(٢٦) المرجع السابق، ص ٣٤٧. البيت للنابغة: ديوان النابغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ص ٤٠ وقد ذكر ابن بري أن البيت لعبيد بن الأبرص. سورة النساء:آية ٩٠، سورة البقرة: آية ٢٨، سورة يوسف: آية ٢٨.
(٢٧) المرجع السابق، ج٣ ص ٣٤٧. البيت للهذلي:ديوان الهذلين ج١ص ٥٠، دار الكتب،١٩٥٠ م. حكاه يعقوب وزعم أنه أحمد الزين.
(٢٨) ابن منظور:لسان العرب ج٣ ص ١٠٥.
(٢٩) سيبويه: الكتاب ج ١ ص ١٦٨. سورة الإسراء:آية ٢٩، سورة هود: آية ٦٨.
(٣٠) ابن منظور: لسان العرب ج٤ ص ٧٦، سيبويه: الكتاب، ج٢ ص ٣٥٧، سورة القمر:آية ٣٨، البيت للبيد: ديوان لبيد ص ١٤٣، تحقيق د. إحسان عباس،الكويت ١٩٦٢م.
(٣١) ابن منظور: لسان العرب ج٩ ص١٨٩.
(٣٢) ابن منظور: لسان العرب ج١ ص ١٣١. سورة البقرة: آية ٢٢٨.
(٣٣) ابن منظور: لسان العرب، ج١١ص ٥٢، البيت للنابغة: ديوان النابغة، ص ١٨.
(٣٤) ابن منظور: لسان العرب،ج١٥ ص ٣١٤.
(٣٥) المرجع السابق ج١١ ص ١١. البيت لابن مازن: مجموعة أشعار العرب ص ١٠٠.
(٣٦) المرجع السابق، ج٩ ص ١٩٥. سورة الحج: آية ٣٦.
(٣٧) المرجع السابق، ج ٨ ص ٧١.،سورة القلم: آية ٤٣، سورة طه: آية ١٠٨.
(٣٨) المرجع السابق، ج٩ ص ١٩٦.
(٣٩) المرجع السابق ج ٩ ص ١٩٨، البيت للقاسم بن معن:ديوان ابي القاسم بن معن، ج ٢ ص ٢٩.
(٤٠) المرجع السابق، ج ١ ص ٢٢٦.
(٤١) المرجع السابق، ج ١١ ص ٥٢٨، سورة الشعراء: آية ١٩. سورة الأنبياء:آية ٧٣.
(٤٢) المرجع السابق، ج١٠ ص ٢٥٥، البيت لإمريء القيس: ديوان إمريء القيس، شرح أ.حسن السندوبي – الطبعة التجارية – ١٣٤٩ ه.
(٤٣) ابن منظور: لسان العرب ج ١١ ص ٤٧٤، سورة النور: آية ١، سورة طه: آية٤٤، الأبيات:لمتمم بن نويره: المفضليات ص ٢٦٣، الحديث ورد في كتاب سنن الترمذي: كتاب تفسير القرآن عن رسول الله: باب من سورة الممتحنة حديث رقم ٣٣٠٥.
(٤٤) ابن منظور: لسان العرب ج ١١ ص ١٤.
(٤٥) المرجع السابق، ج ١١ ص ٤٢، البيت لذي الرمة: ديوان الهذلين ج١ص ١٠٠.سورة المزمل:آية ٨.
(٤٦) ابن منظور: لسان العرب، ج ١ ص ٥١٥.
(٤٧) المرجع السابق، ج١ ص ٥٢١.
(٤٨) عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص ٢٨٩.

(٤٩) ابن منظور: لسان العرب، ج٤ ص ٥٦٨، ابن جني: سر صناعة الأعراب، ج٢ ص ٦٢٦، دار القلم دمشق،سورة البقرة:أية ٦٠.
(٥٠) ابن منظور: لسان العرب،ج ٤ ص ٥٦٨. ينظر الأزهري، ج ١ ص ٤٠٧.
(٥١) ابن منظور: لسان العرب، ج ٤ ص ٥٦٨.
(٥٢) المرجع السابق،ج٤ ص ٥٦٨.
(٥٣) ابن منظور: لسان العرب، ج ٤ ص ٥٦٩
(٥٤) ابن منظور: لسان العرب، ج ٤ ص ٥٦٩.. سورة الفجر:آية ١.
(٥٥) ابن منظور: لسان العرب، ج ٨ ص ١٢.
(٥٦) ابن منظور: لسان العرب ج ١٢ ص ٤٠٣، سورة الروم: آية ٤، سورة يوسف: آية ٤٢.
(٥٧) المرجع السابق، ج ١٢ ص ٤٠٤. سورة هود:أية ٤٣، سورة النساء: آية ١٥٧، سورة الطارق: آية ٦.
(٥٨) المرجع السابق، ج١٢ ص ٤٠٥.
(٥٩) المرجع السابق، ج١٢ ص ٤٠٦.

المصادر والمراجع:

١- أخبار النحويين البصريين، أبى سعيد الحسن السيرافى، تحقيق طه محمد الزينى، محمد عبد المنعم خفاجى، مطبعه مصطفى ألبابي الحلبي القاهرة، ١٩٥٥م.

٢- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف مصر ط٢.

٣- تأويل مُشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث القاهرة، ط٢، ١٣٩٣هـ.

٤- التطبيق النحوي، عبده الراجحي|، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢م.

٥- تهذيب اللغة، الازهري تحقيق عبد السلام هارون دار المصرية للتأليف والترجمة،ج١،ج٥، ط١، ١٩٠٤م.

٦- ٦-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي القاهرة ط٤،١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ج١،ط٣، ١٩٨٨ م.

٢- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة ط٣،١٩٧٦م.

٣- ديوان أبي القاسم الشابي ورسائله، وشرح مجيد طراد الناشر دار الكتاب العربي ٢٠٠٣.

٤- ديوان المفضليات "وهى نخبة من قصائد الشعراء المقلين في الجاهلية وأوائل الإسلام" :أبو العباس المفضل بن محمد العيني الضبي ترجمة، تحقيق: محمد بن بشار الانباري، دار المعارف ط١ ١٩٩٩م.

٥- ديوان النابغة الذبياني، النابغة الذبياني، ترجمة، تحقيق: غريد الشيخ دار الفكر اللبناني ط١ ١٩٩٦ م.

٦- ديوان الهذليين. مطبعة دار الكتب المصرية، ج١، ١٣٦٤ه - ١٩٤٥م.

٧- ديوان امرئ القيس، امرئ القيس، شرح أ. حسن السندوبي، ط التجارية، ١٣٤٩ هـ.

٨- سر صناعة الأعراب، أبو الفتح عثمان بن جني،دراسة وتحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم، دمشق ط١ ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٩- سنن الترمذي،أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي(ت ٢٧٩ هـ)تحقيق: شعيب الأرؤوط، وعبداللطيف حرز الله الرسالة العالميةط١ ١٤٣٠ هـ.

١٠- شرح ديوان لبيد بن ربيعة: لبيد بن ربيعة، حققه وتحقيق د.إحسان عباس الكويت ط٢، 1962م.

١١- الصاحبي في فقه اللغة، أحمد ابن فارس، تحقيق د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت ط١ ١٩٩٣م.

١٢- علم اللغة العام، د. عبد العزيز علام، ٢٠٠٤م.

١٣- كتاب سيبويه، أبي بِشر عمرو بن عثمان بن قَنبر تحقيق وشرح محمد هارون،ج١،ج٣،ج٤، مكتبة الخانجى للطباعة والنشر، القاهرة،ط٣، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٤- معجم لسان العرب،للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري. دار الصادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ط١،ج١٦، ١٤١٠هـ -١٩٩٠م.